

Distr.
GENERAL

TD(X)/PC/2
18 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

تقرير حلقة عمل الخبراء السابقة للأونكتاد العاشر المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس

المعقودة بقصر الأمم، جنيف،
يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها
٩	ثانياً - خلاصة الرئيس
١٢	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٤	الحضور

المرفقان

- ١ - برنامج العمل
- ٢ - قائمة الوثائق المعروضة على حلقة العمل

أولا - الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها

عقد الأونكتاد في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ حلقة عمل خبراء معنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس لصياغة توصيات لمراعاة منظور الجنس في سياساته وبرامجه، بما يتفق مع منهج عمل بيجين (١٩٩٥) وإعلان ميدرانل للأونكتاد التاسع (١٩٩٦) والاستنتاجات المتفق عليها بشأن مراعاة نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٧).

ألف - العولمة والمسائل ذات الصلة بالتجارة ونوع الجنس

١- تزايد عدم اليقين فيما يتصل بتطورات الاقتصاد الدولي في المستقبل في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أثبتت تقلب تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة وما لذلك من آثار مدمرة على مستويات النشاط الاقتصادي وسبل عيش السكان في البلدان النامية. وهناك شكوك أيضاً بخصوص قدرة النظام الدولي على مواكبة التحديات الجديدة للنظام التجاري الدولي. وفي هذه الظروف قد تحتاج البلدان إلى تنشيط سياسات الاستثمار والإنفاق العام الرامية إلى تعزيز مردودية الإنتاج المحلي السوقي التوجه. والسياسات الحكومية والمعونة والتخفيف من عبء الدين كلها أمور لازمة لتعزيز التدابير لحماية الرجال والنساء على حد سواء من التكاليف الاجتماعية للاضطرابات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢- ولو أن توسيع التجارة يمكن أن يكون أداة لتشجيع عملية التنمية إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب أيضاً دوراً حاسماً في تمويل استثمارات رؤوس الأموال الهامة، وبشكل خاص في البنية الأساسية الاجتماعية والمادية، التي لا تكون بالنسبة لها التدفقات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - إن وُجد - بديلاً فعالاً في جميع الأحوال. والهبوط المسجل منذ عام ١٩٩٢ بنسبة تجاوزت ٢٠ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية (بالدولارات الثابتة) يضعف قدرة التجارة على التوسع في البلدان النامية، لا سيما وأن نسباً أكبر من إيرادات الصرف الأجنبي توجه نحو خدمة الديون.

٣- وتأثير التكامل الاقتصادي العالمي على الجنسين معقد، وقد كانت آثاره حتى الآن متباينة. وإلى يومنا هذا خفض هذا التكامل في بعض الأماكن أوجه اختلال التوازن في الدخل وأوجه التفاوت بين الجنسين. بيد أنه ربما لم يفعل إلا القليل جداً للتقليل إلى أدنى حد من أوجه اللامساواة بين الجنسين في الأجل الطويل. وفي بعض الحالات كثفت العولمة أوجه اللامساواة هذه، مضاعفة بذلك من حدة التمييز القائم على أساس الجنس المتأصل في الكثير من خبرات التنمية الاقتصادية. وآثار توسع التجارة على الجنسين لوحظت بشكل حاد أكثر ما لوحظت في قطاع التصنيع. وتزايد توجيه التصنيع في البلدان النامية نحو الصادرات قد أدى إلى زيادات ملحوظة في حصة النساء العاملات المستخدمات في القوة العاملة في مجال التصنيع. فعلاً لم يزد أي بلد من البلدان النامية صادراته من المصنوعات بدون مزيد اللجوء إلى النساء العاملات.

٤- ونشأت عن هذه الأمور سمة هامة من سمات التنمية في سياق العولمة: ظل التصنيع القائم على التصدير كثيف الاستخدام لليد العاملة النسائية. وفي بعض الحالات مثل ذلك قفزة هائلة إلى الأمام في مشاركة المرأة في قطاعات الاقتصاد السوقية. ومن جهة أخرى، وفي أوقات الأزمة الاقتصادية سرعان ما تُطرد النساء من القوة العاملة المأجورة، متحملة بذلك حصة غير متناسبة من الصدمات الاقتصادية. وهناك أيضاً أدلة متباينة على المنافع ذات الصلة بتطوير قطاع الخدمات العصري. ففي عدد من البلدان، وبشكل خاص في البلدان التي تشهد تغيرات في أنظمتها، لا تشارك المرأة بتساوٍ مع الرجل في التوسع السريع للخدمات العصرية ذات الصلة بالأسواق، التي كثيراً ما تقوم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- وعلاوة على ذلك يظل الجزء الرئيسي من القوة العاملة خارج قطاع التصنيع، وتظل المرأة تشكل أغلبية سكان الأرياف. والمرأة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن إنتاج الغذاء وعن أمن العائلة الغذائي. وحيثما أدى توسع التجارة إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية التقليدية تمت تعبئة اليد العاملة النسائية بدون مكافأة نقدية متناسبة مع ذلك. وفي نفس الوقت بدأ يظهر شكل جديد من أشكال الزراعة "الصناعية" لأغراض التصدير في أنحاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا، مما يجلب بعض النساء إلى العمل المأجور في المناطق الريفية. ووفرت العولمة أيضاً زخماً لهجرة النساء إلى الخارج من العديد من البلدان النامية بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل. مع ذلك توجد تكاليف اجتماعية لها صلة بهجرة المرأة إلى الخارج لا بد من الاهتمام بها بشكل خاص.

٦- ومن المناسب خاصة أن ينظر الأونكتاد في تأثير هذه التطورات على الجنسين في جميع القطاعات الاقتصادية مع الاهتمام بشكل خاص بحالة أقل البلدان نمواً: يجب أن تعكس جميع جوانب برنامج عمله، بما في ذلك البحث والتحليل، والمناقشات الحكومية الدولية، والتعاون التقني، استجابة للبعد المتعلق بنوع الجنس.

٧- وفترة الاستعراض الحالية لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممتها الرئيسية المعقودة في التسعينات، تتيح للأونكتاد العاشر فرصة فريدة من نوعها لدمج نوع الجنس في عمل الأونكتاد وتمكين هذا الأخير من إبراز المسائل الرئيسية ذات الصلة بولايته، التي يتداخل البعض منها مع عمل وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وقد قرر الأونكتاد التاسع أن تعالج الأنشطة ذات الصلة بتمكين المرأة بوصفها مسائل شاملة لعدة قطاعات وأن تدرج في عمل آلية الأونكتاد الحكومية الدولية. وتتطلع حلقة عمل الخبراء إلى موافقة الوزراء على المضي في هذه السياسة بعد الأونكتاد العاشر، وتأمل أن ينظر أي استعراض لمنتصف المدة يجرى في فترة ما بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر في هذه المسألة، كما كان الحال في عام ١٩٩٨. ويحتاج الأمر إلى إعطاء قوة دافعة إضافية للمتابعة المتكاملة لهذه المؤتمرات في شكل توصيات ملموسة ذات وجهة عملية.

٨- وتجاوباً مع هذه الفرصة تتقدم حلقة عمل الخبراء بالتوصيات التالية:

(أ) يجب أن يعزز الأونكتاد تنسيق أنشطته بشأن مسائل الجنسين مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية قصد تشجيع توخي نهج متماسك؛

(ب) يجب أن يقوم الأونكتاد بعمل تحليلي وأن يقوم، عند الاقتضاء، باستنباط مبادرات ممكنة للعمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق، في جملة أمور، بما يلي:

١٠' تأثير العولمة وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي (بما في ذلك أشكال الحماية الجديدة) على المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة في التجارة (المحلية وعبر الحدود) وظروف العمل في الصناعة والزراعة والخدمات؛

١١' الآثار المترتبة على الجنسين عن سياسات التكيف والاقتصاد الكلي التي تجمع بين الضغط الضريبي والسياسات النقدية الصارمة وتحرير التجارة و/أو الحسابات الرأسمالية. وهنا يجب إيلاء عناية خاصة للآثار المترتبة على المداخل من الأجور، وتوزيع الموارد على المستوى المنزلي، واليد العاملة غير المدفوعة الأجر؛

١٢' تأثير مخططات التخفيف من عبء الديون على الجنسين، والنظر في إمكانيات مبادلة الديون لصالح برامج تعنى بشكل خاص بالنساء؛

١٣' الآثار المترتبة على الجنسين نتيجة للأنماط الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمين المصادر من جانب مؤسسات الأعمال الدولية، وإعادة توزيع مرافق الإنتاج؛

١٤' التحليل المقارن للشركات عبر الوطنية وممارسات الشركات المحلية في مجال العمالة فيما يتصل بالجنسين؛

١٥' تقييم المهارات اللازمة للنساء من أجل توفير فرص عمل وتنقل أفضل للمرأة؛

١٦' البعد المتعلق بنوع الجنس في الحواجز القائمة أمام خدمات الائتمان والخدمات المالية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأنشطة ذات التوجه التصديري؛

١٧' تأمين تجارة واستثمار أخلاقيين ويراعيان الفوارق بين الجنسين؛

١٨' الآثار المترتبة على أوضاع المرأة في العمل في الأنشطة ذات الصلة بالتصدير، وبشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات، وكذلك بالنسبة للنساء العاملات المهاجرات.

٩- ويجب أن يشجع الأونكتاد مشاركة المنظمات غير الحكومية وسائر مجموعات المجتمع المدني التي تهتم بالتجارة ومسائل الجنسين في أنشطة الأونكتاد، وذلك قصد القيام، من خلالها، بتعزيز نشر المعلومات عن القواعد

التجارية وتطوير روح المبادرة لدى النساء، ودعم شبكات أمان العاملين، وكذلك التعاون عبر الحدود، والربط الشبكي بين المنظمات النسائية.

١٠- ويجب أن تشمل منشورات الأونكتاد الرئيسية - تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير أقل البلدان نمواً - على أساس منتظم، الأبعاد المتعلقة بالجنسين لمختلف السياسات والبرامج الوطنية والمسائل ذات الصلة بالجنسين في الاتجاهات الاقتصادية الدولية الرئيسية.

١١- ويجب أن يسهر الأونكتاد على إدراج النظر في البعد المتعلق بالجنسين في المناقشات السنوية في الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية.

١٢- ويجب أن يُقيم الأونكتاد تعاوناً مع الوكالات الأخرى ذات الصلة لتحديد مصادر البيانات الموزعة بحسب الجنس، وتحديد الاحتياجات لجمع البيانات لسد الثغرات، والقيام بأنشطة جمع البيانات ذات الصلة بولايتته.

١٣- ويجب أن يشجع الأونكتاد مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في أنشطة السوق ذات الصلة بالتجارة على جميع المستويات في جميع أوجه عمله التنفيذي وذي الصلة بالمساعدة التقنية، قصد زيادة وتقوية عمل المرأة وإيرادات الدخل المتأتى من التجارة.

١٤- ولتسهيل تقاسم الخبرات في مجال أنماط التنمية البديلة، يجب أن يحدد الأونكتاد النماذج الناجحة، وأفضل الممارسات، وحالات الإخفاق، والدروس المستخلصة في:

(أ) دعم مشاركة المرأة في أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية، وبشكل خاص أنشطة الخدمات، بما في ذلك أنشطة الخدمات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) خلق الوعي على المستويين الوطني والمحلي إزاء العوامل التي تشجع الاستثمار، وبشكل خاص فيما يتعلق بالبعد الخاص بالجنسين؛ في تقييم تكاليف وفوائد استثمارات معينة، وإقامة بيئة تجلب الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للتنمية.

١٥- وعلى الأونكتاد أن يقوم، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بمرکز المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسائر المنظمات المناسبة مثل المعهد الدولي لقانون التنمية، بتنظيم أنشطة تحدد وتخلق الوعي فيما بين صانعي السياسات بالعوامل التي تحد من فرص وصول المرأة إلى المؤسسات ومختلف أطوار النظام القانوني، والتي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد الرسمي.

١٦- وعلى الأونكتاد، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يستعرض التوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بمسائل الجنسين والتابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وكذلك نتائج مؤتمر بيجين التي تعالج تحديداً العلم والتكنولوجيا. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يحدد المجالات التي يمكن أن يقوم فيها بدور قيادي في تشجيع مزيد المساواة بين الجنسين في العلم والتكنولوجيا كجزء من عملية التنمية؛ بما في ذلك تأثير التكنولوجيا على المرأة، ووصولها إلى التكنولوجيا والتعليم والتدريب والعمالة في مجالي العلم والتكنولوجيا.

١٧- ويجب أن يقوم الأونكتاد بدور الحفاز لوضع إجراءات للبحث والتوثيق والرصد والتقييم في مجال أثر برامج العلم والتكنولوجيا على الجنسين، بما في ذلك التقديم المنتظم للتقارير عن النتائج والدروس المستخلصة إلى هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٨- ويجب أن يستنبط الأونكتاد استراتيجية للسهر على أن يكون الاهتمام بالقضاء على أوجه اللامساواة بين الجنسين جزءاً أساسياً من أنشطته. ويجب أن تشمل عناصر هذه الاستراتيجية، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) تقييم مدى شمول برنامج أنشطة الأونكتاد المتصلة بالتجارة والتنمية المستدامة للاهتمام بالحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين، وتشجيعه لهذه الأنشطة؛

(ب) القيام بتحليل من منظور الجنسين وإجراء دراسات لتقييم الأثر تراعى فيها الفوارق بين الجنسين كجزء عادي من تحضير توصياته وأنشطته البرنامجية في مجال السياسات العامة للسهر على أن تعكس القرارات المتخذة والأنشطة المضطلع بها المراعاة اللازمة للفوارق بين الجنسين، وعلى أن تتاح للرجل والمرأة فرصة متساوية للمشاركة في جميع أنشطة الأونكتاد والإفادة منها؛

(ج) تدريب الموظفين للسهر على إدماج البعد المتعلق بالجنسين في أنشطة الأونكتاد؛

(د) تحليل القيود الخاصة التي تواجهها المرأة في أقل البلدان نمواً والتدابير التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد في خلق وعي واسع النطاق بأثر هذه القيود وتقديم الحلول لها؛

(هـ) خطة عمل للقيام التدريجي بالعمل التحليلي وبأنشطة التعاون التقني والتدريب المحددة في التوصيات أعلاه.

باء - المشاكل الخاصة التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً ونوع الجنس

١- فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً على الأونكتاد، بوصفه مؤسسة تحليلية وصانعة للقرار، أن يقوم بالبحث والتحليل في مجال التنمية الاقتصادية فضلاً عن العمل كمنظمة تسعى، بجميع الوسائل، إلى دعم أفقر البلدان في جهودها للتغلب على أوجه التفاوت الاقتصادية ومعالجة مختلف المشاكل التي تفرض قيوداً على التنمية.

٢- وعلى الأونكتاد أن يقوم، من بين مسؤولياته الأخرى، بتشجيع تمكين المرأة اقتصادياً والعمل كأداة من أجل تحقيق ذلك. وعلى الأونكتاد، بوصفه منظمة الأمم المتحدة الرئيسية التي تعالج التجارة والتنمية وتقدم كذلك المساعدة التقنية في قطاع التجارة، واجب مساعدة المرأة من خلال زيادة دورها وفعاليتها ونفوذها في هذا القطاع.

٣- والقيود المفروضة على النهوض بالمرأة بشكل عام والتميز ضد المرأة في التجارة صارمة في أقل البلدان نمواً. فالنساء مستبعدات، كنتيجة لذلك، من عمليات التجارة الدولية، ولو أنهن يلعبن دوراً هاماً كصاحبات مشاريع تجارية صغيرة.

٤- وتوصي حلقة عمل الخبراء الأونكتاد بالمشاركة بنفسه فيما يلي قصد النهوض بمصالح المرأة في أقل البلدان نمواً في مجال التجارة:

(أ) على الأونكتاد أن يشجع حكومات أقل البلدان نمواً من خلال تحليل السياسات العامة والحوار، على التقدم بخطى ملموسة لتمكين المرأة اقتصادياً، بما في ذلك عن طريق تحديد أدوات السياسات العامة التي من شأنها أن تخفف من الآثار السلبية التي تشهدها المرأة في قطاع التجارة. فالشخص الذي يتعرض للتمييز في أسواق عوامل الانتاج (مثل الأرض واليد العاملة ورأس المال) لا يمكنه أن يمارس التجارة بشكل فعال؛

(ب) على الأونكتاد أن ينظر، كجزء من معالجته لنوع الجنس بوصفه مسألة شاملة لعدة أمور، في الطريقة التي تقيد بها العوائق التي تعاني منها المرأة فيما يتصل بالتعليم والتدريب في مجال المهارات والوصول إلى الاستثمار والائتمان والتمويل والتكنولوجيا، قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة كلياً من الفرص التي تتيحها العولمة.

٥- وعلى الأونكتاد أن يسهر على معالجة مشاغل المرأة واحتياجاتها من أجل المشاركة كلياً في قطاع التجارة الدولية في إطار برنامج المساعدة التقنية المتكامل في بلدان أفريقية مختارة المشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

- ٦- وعلى الأونكتاد أن يقيم اتصالات مع مركز التجارة الدولية لمناقشة إمكانية تصميم تدريب محدد خاص بالمرأة على المهارات الأساسية في مجال التجارة.
- ٧- وفي حين أن النساء مركزات حالياً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الأونكتاد أن يساعد المرأة على توخي "بعد الرؤية والتفكير فيما هو أكبر". فإقامة المشاريع الكبرى يجب ألا يكون أمراً مستعصياً على المرأة. فنظراً للتشجيع اللازم ليس هناك ما يمنع المرأة من النجاح في مثل هذه المشاريع.
- ٨- وهناك أيضاً حاجة إلى إدراج مشاغل المرأة ومعالجتها ضمن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً المشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- ٩- وعلى الأونكتاد أن يحدد الاحتياجات الخاصة لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات والمنظومات (بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني) لدعم وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية والمشاركة في التجارة العابرة للحدود والتجارة الدولية. ويجب أن تشمل أنشطته في أقل البلدان نمواً عناصر متينة لبناء القدرات وذلك، مثلاً، عن طريق استخدام المساعدة التقنية لتحليل السياسات العامة والحوار، وتقييم وتحليل فعاليتها، وتقديم التقارير عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.
- ١٠- وعلى الأونكتاد أن يسلم بالآثار ويدعمها، من خلال العمل الرامي إلى بناء القدرات، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء، لتشجيع ودعم مصالح المرأة المشاركة في التجارة على نطاق صغير وفي التجارة عبر الحدود.
- ١١- ونظراً لأهمية التجارة الزراعية المحلية والدولية في أقل البلدان نمواً، والدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في الزراعة، على الأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع غيره من المنظمات المشاركة تحديداً في التنمية الزراعية لصالح أفقر السكان، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتشجيع بحث إمكانات تحديث وتحويل هذا القطاع قصد رفع الانتاجية والقضاء على الفقر.

ثانياً - خلاصة الرئيس

١- افتتح الأمين العام حلقة عمل الخبراء. ورحب بالمشاركين فأكد على أهمية حلقة العمل بالنسبة لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجاري، الذي يعالج موضوعاً له صلة بذلك، وبالنسبة لمؤتمر الأونكتاد العاشر الوشيك في بانكوك. وتحدث عن الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية/المالية التي شهدتها مؤخراً شرقي وجنوب شرقي آسيا على العمالة في تلك المنطقة، وآثار هذه الأزمة على المرأة. واستعرض تجربة العولمة حتى الآن وتكثيف التجارة الدولية، وشدد على أن العلاقات بين الجنسين معقدة ومتعددة الأوجه في بلدان عديدة في أنشطة الانتاج/التسويق ودعا إلى استكشاف هذه المسائل، ليس فقط في سياق التجارة وإنما أيضاً في إطار الاقتصاد ككل. وقال إنه يتصور عقلية جديدة للأونكتاد تراعي المضاعفات الاجتماعية والمتعلقة بالجنسين، مضيفاً أن حلقة عمل الخبراء يمكن بل ويجب أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

٢- ورأت حلقة عمل الخبراء، في متابعة برنامج عملها، أن ملاحظات الأمين العام قيمة كإطار اختصاصات. فقد ركز على وجهات نظره بطرق مختلفة الخبراء والخبراء الاستشاريون القطريون الذين شاركوا في استعراض العولمة ونوع الجنس. وكان هناك تركيز على الصلة بين المساواة بين الجنس وحقوق الإنسان (بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والثقافية). وأعرب عن شديد القلق فيما يتصل بالآثار الايجابية والسلبية للعولمة وتوسيع التجارة؛ والتحول في توزيع الدخل لصالح المرأة ولغير صالحها ورفاه الأسرة فيما يتصل بنمو الصادرات وهبوطها؛ وتواجد النساء بكثرة في مجالات العمل غير الرسمية وفي الأشغال التي تتطلب قدراً منخفضاً من المهارات وتدر دخل منخفض في القطاعات الرسمية، والقيود المفروضة على ترقى المرأة التي تسببها قلة فرص التعليم والتدريب؛ والحوجز التقليدية والقانونية وغيرها من الحواجز التي تعترض المرأة في محاولة الوصول إلى التعليم والتدريب والائتمان والاستثمار والتكنولوجيا وسائر عوامل الانتاج والأسواق، والقيود التي تعرقل بشكل خطير دخول النساء صاحبات المشاريع الاقتصاد الرسمي وتطورهن فيه في العديد من البلدان. وكان هناك تشديد قوي على الحاجة إلى توفير التشريع الوطني لإطار قانوني لدمج منظور الجنس في العمليات والسياسات والبرامج الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والتنمية المستدامة، وهذا ما بينته وثيقة تقدم بها أحد الخبراء.

٣- وتمحورت مشاغل أخرى شددت عليها المناقشة حول *الاستثمار الأجنبي المباشر* والمدخرات في البلدان النامية ومضاعفات الإنفاق العام والتحليل من منظور الجنس على الاقتصاد الكلي؛ ومركز المرأة الاجتماعي/الاقتصادي الضعيف وتعلقها الشديد بالقطاعات غير الحيوية في الاقتصادات الوطنية؛ ومشاركتها المحدودة في إدارة قيادات المنظمات والمؤسسات العامة/الخاصة؛ وأوجه النقص الخطيرة في المعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس والحاجة إلى بيانات موزعة بحسب الجنس لتحسين نوعية الوصول إلى الموارد الاقتصادية؛ وأوجه التفاوت الملحوظة في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات فيما يتصل بالفرص والمكافآت وظروف العمل المتاحة للمرأة.

٤- ولدى النظر في *المسائل ذات الصلة بالتجارة ونوع الجنس*، ركزت الدراسات الموضوعية التي أسهم بها الخبراء الاستشاريون على المسائل الأساسية العامة؛ وعلى دراسة لقطاع المنسوجات في بنغلاديش؛ وتحليل موضوعي لدور تطوير المؤسسات في تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. وتناولت هذه الاسهامات وما لحقها من مناقشة مختلف القضايا المتعلقة بنوع الجنس التي لها صلة بالعولمة، كما تناولت عدداً كبيراً من المشاغل الأساسية، مثل التأثير السلبي لتحرير التجارة (انتشار الفقر على نطاق واسع واللامساواة في الدخل بين البلدان ودخلها)؛ والحاجة إلى تشجيع التوعية بقضية الفوارق بين الجنسين في مسائل التجارة بالاشارة إلى المفاوضات التجارية، والاتفاقات التجارية تحديداً، وسياسات منظمة التجارة العالمية، وممارساتها وأنشطتها بشكل عام.

٥- وتجاوباً مع المضاعفات من حيث نوع الجنس في "دراسة حالة المنسوجات في بنغلاديش"، دار نقاش حول تجاوب المرأة مع فرص العمل القائمة على التصدير وأثر ذلك الايجابي والسلبي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى وعلى تنمية المجتمع/الأسرة؛ وعلى الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في بناء قطاع للمنسوجات والملابس قادر على المنافسة في بلد نام مثل بنغلاديش؛ وعلى عوامل لها صلة بذلك مثل تحسين الوصول إلى الأسواق، وحفز تمويل التنمية، وتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات بالاستناد إلى بعد نوع الجنس.

٦- والعولمة والتحرير يتحديان تنمية المشاريع بطرق عديدة، ولا سيما من حيث القضايا المتعلقة بنوع الجنس. والتأثير السلبي القوي لأزمة شرقي/جنوب شرقي آسيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى النساء اللاتي تشغلن هذه المشاريع قد برز بوضوح خلال المناقشة. وتم استعراض مساهمة برامج المساعدة التقنية، مثل برنامج الأونكتاد لإقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث التدريب المهني والإداري، والمعلومات، والخدمات المالية، وتطوير التكنولوجيا. وشمل قدر كبير من المناقشة التجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس، مع التشديد على معالجة شاملة لقضايا نوع الجنس (مثل الزراعة وحقوق ملكية الأراضي والسياحة).

٧- ودار نقاش حيوي ومستدام حول العقبات التي تواجهها المرأة في محاولة الوصول إلى الائتمان/رأس المال المتداول، وأعرب عن بعض الأفكار بشأن طرق وسبل إدخال ضمان تبعي مبتكر، وتوسيع ائتمانات بدء المشاريع، وحفز الجهود التعاونية لتعزيز القدرة على المنافسة والثقة الائتمانية.

٨- وأبدي قدر كبير من الاهتمام بقلّة العناية المولاة لقضايا نوع الجنس في التفاوض في اتفاقات التجارة الدولية، وفي ترتيبات التجارة دون الإقليمية والإقليمية وممارسات التعاقد من الباطن الدولية. وأيد عدد من الخبراء الحاجة إلى توخي نهج شامل تجاه مسائل نوع الجنس، وأبرز بعض المشاركين في النقاش ضعف النظام الاقتصادي الدولي الجديد بوصف ذلك عائقاً أساسياً أمام التقدم في دمج نوع الجنس في عمل وإدارة المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية العامة/الخاصة.

٩- وبخصوص موضوع المشاكل الخاصة التي تؤثر على أقل البلدان نمواً ونوع الجنس، أبرز الخبراء الاستشاريون بعض السمات المميزة، مثل البنية الاقتصادية الثنائية (إذ تشغل القطاعات الزراعية أغلبية النساء فيما لا تشغل القطاعات العصرية إلا عدداً قليلاً منهن)؛ ووجود تكنولوجيا بدائية رغم وفرة الموارد؛ والاعتماد على صادرات السلع الأساسية الأولية؛ وسرعة التأثير بتقلبات أسعار السوق الدولية والدخل المستمد من الصادرات؛ والانكماش الاقتصادي الذي يُبطل أحياناً بشكل سريع المكاسب المحققة سابقاً في التنمية الاقتصادية. ولسياسات/إجراءات منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز تأثير اقتصادي كبير على أقل البلدان نمواً، مع العلم أن مؤسسات بريتون وودز تحدد بشكل خاص وتيرة التحرير. وإحراز تقدم في إدماج الهيكل الثنائي في أقل البلدان نمواً شرط أساسي لإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وتنمية الموارد البشرية عن طريق كسر بنية التمييز ضد المرأة حيوية لتأمين التقدم الاقتصادي في أقل البلدان نمواً.

١٠- والعلاقات القائمة على نوع الجنس والتي لها صلة بالخصائص الأخرى لأقل البلدان نمواً تمت مناقشتها هي الأخرى: ضعف الهياكل الأساسية، وتردي البيئة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والوصول إليها، وارتفاع البطالة، وصغر القاعدة الضريبية، والنطاق المحدود للعائدات/النفقات الحكومية؛ وعدم القدرة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومشاكل الحكم، وارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال، وآثار العوامل الخارجية مثل الكوارث الطبيعية. وركز عدة خبراء على الآثار الإيجابية والسلبية لهجرة النساء إلى الخارج كرد فعل على الفرص المحدودة للغاية المتاحة لهن في العديد من البلدان النامية، ولكن بشكل خاص في أقل البلدان نمواً.

١١- وتم استعراض الأثر الضار لبرامج التكيف الهيكلي؛ ومنها واردات الأغذية الرخيصة التي تهدد انتاج الأغذية المحلي؛ وفقدان حقوق الملكية فيما يتصل بالدراية/الخبرة المحلية، مثلاً فيما يتصل بمصانع الأدوية؛ وتردي البيئة والقيود المفروضة عليها. وأشار إلى أن حماية المستهلكين والعاملين لازمة في صناعات تجهيز الأغذية (التي توظف في معظمها نساء) بما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات والعمالة. ودافع البعض عن التدابير لحفز تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، إضافة إلى المناقشة السابقة بشأن هذه المسألة فيما اعتُبر نقل الأفكار والمعلومات بين النساء العاملات في القطاعات الريفية غير الرسمية والرسمية ضرورياً لإدماج المرأة بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني. وتم إبراز أوجه النقص في التعليم والتدريب، كما تم استعراض الصعوبات المحددة التي تعترضها أقل البلدان نمواً غير الساحلية (ارتفاع تكاليف النقل، والوصول المحدود للواردات من المواد الخام وأسواق الصادرات، وإمكانية التنقل المحدودة للموارد البشرية وغيرها من الموارد) في سياق نوع الجنس. وتم التأكيد بشدة على الحاجة إلى أن يصبح الأونكتاد منظمة ذات رؤية وميالة إلى إحداث تغييرات جذرية لمعالجة جوانب هذه المسائل المتعلقة بنوع الجنس في التجارة والتنمية.

١٢- وفي جلسات العمل الثلاث الرئيسية لحلقة عمل الخبراء، وفي الأفرقة العاملة، حثت معظم الموضوعات المطروحة للنقاش السلطات/المنظمات الوطنية والدولية على اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير ترمي إلى الحد من أوجه اللامساواة والعوائق المحددة التي تقيد نمو المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحسين التوازن بين الجنسين، والقضاء على أوجه اللامساواة والعوائق هذه. وقد انعكس ذلك في الاستنتاجات والتوصيات التي اتفقت عليها حلقة عمل الخبراء في جلستها الختامية (الفرع الأول من هذا التقرير).

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انعقاد حلقة عمل الخبراء

١- انعقدت حلقة عمل الخبراء السابقة للأونكتاد العاشر المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس بجنيف يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ في قصر الأمم، غرفة الاجتماعات ٢٠ (Room XX). وكما جاء في الإخطار الذي وجهه الأمين العام للأونكتاد بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تتمثل أهداف حلقة العمل فيما يلي: '١' النهوض بإجراء تبادل للخبرات ولوجهات النظر بشأن القضايا ذات الصلة بالسياسات فيما يتصل بالعلاقة المتبادلة بين التجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس؛ أما المجالات التي سيجري تناولها فتشمل اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف؛ والسلع الأساسية؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والاستثمار؛ وتنمية المشاريع؛ والمشاكل الخاصة التي تؤثر على أقل البلدان نمواً؛ '٢' تحديد الطرائق التي يمكن بها التطرق لكيفية تناول العلاقة المتبادلة بين التجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس، وذلك في إطار أعمال الأونكتاد، من جانب كل من الأمانة والآلية الحكومية الدولية؛ '٣' صياغة توصيات في مجال السياسات وتدابير للعمل يُقصد بها تشجيع النقاش على الصعيد الحكومي الدولي في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد العاشر.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢- اتفق، في الجلسة الافتتاحية لحلقة عمل الخبراء، على أن يكون الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب:

الرئيس:	السفيرة روث د. سامونتي - ليمجوكو (الفلبين)
أصدقاء الرئيس:	السيدة إليكي أتلر (النمسا)
	السيد كارلوس كوريا (الأرجنتين)
	السيدة دجون دوديك - غايوسو (الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيدة ديبلتييه هيلين كونييه (كوت ديفوار)

واتخذت حلقة عمل الخبراء أيضاً، أثناء عملها، قراراً بشأن التعيينات التالية:

منسقو الأفرقة العاملة:	السيدة سوزان جوكيس (المملكة المتحدة)
	السيد ديبابريا بهاتاشاريا (بنغلاديش)
	السيدة ماغدلينا ت. كايهوزي (جمهورية تنزانيا المتحدة)

جيم - اعتماد برنامج العمل

٣- اعتمد في نفس الجلسة برنامج العمل المؤقت لحلقة عمل الخبراء الذي أعدته الأمانة (المرفق الأول).

دال - الوثائق

٤- تألفت الوثائق المعروضة للبحث في الجلسات العامة وفي الأفرقة العاملة الثلاثة لحلقة عمل الخبراء من ٣٩ ورقة مقدمة من المشاركين والأخصائيين (المرفق الثاني).

هاء - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

٥- اعتمدت حلقة عمل الخبراء، في جلستها الختامية المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والواردة في الفرع الأول أعلاه، ووافقت على أن يقوم الرئيس بإعداد خلاصة للاجتماع (انظر الفرع الثاني أعلاه).

الحضور

١- حضر حلقة عمل الخبراء ثلاثة وخمسون خبيراً من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد.

إثيوبيا	زمبابوي
الأرجنتين	شيلي
ألمانيا	الصين
أوروغواي	الفلبين
أوغندا	فيتنام
إيطاليا	الكاميرون
باكستان	كندا
البرازيل	كوبا
بنغلاديش	كوت ديفوار
بولندا	كوستاريكا
بوليفيا	المكسيك
تايلند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
تونس	النرويج
الجمهورية العربية الليبية	النمسا
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيبال
جمهورية كوريا	الهند
جنوب أفريقيا	هندوراس
الدانمرك	الولايات المتحدة الأمريكية
زامبيا	اليابان

٢- وحضر جلسات حلقة العمل ثلاثة وأربعون ممثلاً عن وكالات ومؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

٣- وشارك في حلقة العمل أيضاً خمسة أخصائيين.

المرفق الأول

برنامج العمل

الإثنين ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

(الجلسة الصباحية)

١٠/٠٠ - ١٠/٣٠ البيان الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة

ملاحظات استهلاكية من الأمانة حول تنظيم برنامج العمل

انتخاب الرئيس

١٠/٣٠ - ١٣/٠٠ ١ - العولمة ونوع الجنس

١٠/٣٠ - ١٠/٤٠	١٠	مقدمة من الرئيس
١١/٤٠ - ١١/٠٠	٢٠	العوامة: العمليات التي تؤثر على التجارة وتوزيع الدخل ووضع السياسات (من تقديم سوزان جوكيس، معهد دراسات التنمية، سسكس، المملكة المتحدة)
١١/٢٠ - ١١/٠٠	٣٠	العوامة: الجوانب المحددة المتعلقة بالاستثمار ونوع الجنس (من تقديم بادما مالمبالي، خبير المشاريع الأقدم المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر، الأونكتاد)
١١/٢٠ - ١٣/٠٠	٤٠	مداخلات مختارة ومناقشة: تبادل الخبرات ووجهات النظر

(جلسة بعد الظهر)

١٧/٠٠ - ١٥/٠٠	٢-	المسائل ذات الصلة بالتجارة ونوع الجنس
١٥/١٠ - ١٥/٠٠	١١'	مقدمة للجلسة تعرضها دجانيس غودسن فورد، الخبيرة الاستشارية الدولية والعضو في المجلس، الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية، كولو (ICDA/KULU) - المرأة والتنمية، الدانمرك
١٥/٣٠ - ١٥/١٠	٢٢'	دراسة قطاع المنسوجات: حالة بنغلاديش (من تقديم د. بهاتاشاريا، المدير التنفيذي، مركز حوار السياسات العامة، دكا، بنغلاديش)

٣٠	١٥/٥٠ - ١٥/٣٠	٣٠	تنمية المشاريع: تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التوريد لأغراض التجارة الدولية (من تقديم السيدة لورين رافينغ، مديرة فرع تنمية المشاريع)
٣١	١٧/٠٠ - ١٥/٥٠	٣١	مداخلات مختارة ومناقشة: تبادل الخبرات ووجهات النظر
٣٢	١٧/٠٠ (جزء مفتوح العضوية)	٣٢	الفريقان العاملان الأول والثاني
٣٣		٣٣	الفريق العامل الأول - التوصيات والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالعمالة ونوع الجنس
٣٤		٣٤	الفريق العامل الثاني - التوصيات والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة ونوع الجنس
٣٥		٣٥	يوم الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ (الجلسة الصباحية)
٣٦	١١/٣٠ - ١٠/٠٠	٣٦	المشاكل الخاصة التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً ونوع الجنس
٣٧	١٠/١٠ - ١٠/٠٠	٣٧	مقدمة (السيدة آنا تيبايوكا، المنسقة الخاصة، أقل البلدان نمواً، البلدان غير الساحلية والجزرية النامية، الأونكتاد)
٣٨	١٠/٣٠ - ١٠/١٠	٣٨	أقل البلدان نمواً ونوع الجنس (من تقديم السيدة ماغدينا كايهوزي، اللجنة الوطنية للمرأة التنزانية، دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة)
٣٩	١١/٣٠ - ١٠/٣٠	٣٩	مداخلات مختارة ومناقشة: تبادل الخبرات ووجهات النظر
٤٠	١٥/٠٠ - ١١/٣٠	٤٠	الفريق العامل الثالث - التوصيات والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً ونوع الجنس
٤١		٤١	(جلسة بعد الظهر)
٤٢	١٦/١٠ - ١٥/٠٠	٤٢	عروض مقدمة من الأفرقة العاملة
٤٣	١٥/١٠ - ١٥/٠٠	٤٣	مقدمة من الرئيس
٤٤	١٥/٣٠ - ١٥/١٠	٤٤	عرض التوصيات المقدمة من الفريق العامل الأول (رئيس الفريق العامل)
٤٥	١٥/٥٠ - ١٥/٣٠	٤٥	عرض التوصيات المقدمة من الفريق العامل الثاني (رئيس الفريق العامل)
٤٦	١٦/١٠ - ١٥/٥٠	٤٦	عرض التوصيات المقدمة من الفريق العامل الثالث (رئيس الفريق العامل)
٤٧	١٧/٤٠ - ١٦/١٠	٤٧	حوار ختامي: توصيات وتدابير السياسات العامة لاتخاذ إجراء يرمي إلى تشجيع النقاش على المستوى الحكومي الدولي في سياق التحضيرات للأونكتاد العاشر
٤٨	١٨/٠٠ - ١٧/٤٠	٤٨	ملخص الرئيس للمناقشة وبيانه الختامي

المرفق الثاني
قائمة الوثائق المعروضة على حلقة العمل